الفصل الأول

مشكلة البحث - ماهيتها - أهميتها - وخطوات بحثها

خصص هذا الفصل لعرض الخلفية التى نبعت منها مشكلة البحث ، أهدافه ، أهميته ، حدوده ، منهجه ، خطة دراسته ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

أولا : مقدمة البحث

القوى البشرية لدولة ما تعد من أهم المقومات التى ترتكز عليها فى تقدمها فالاعداد الجيد لهذه القوى يمكن من استثمار جميع الامكانيات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية أفضل استثمار ممكن ولن يتأتى هذا الاعداد الا عن طريق توجيه الأفراد الى مجالات التعليم والتدريب للالتحاق بالأعمال التى تتناسب مع استعداداتهم وميولهم الخاصة .

فالأفراد هم الدعامة الأساسية لأى مجتمع لتحقيق أهداف خطط التنمية " اذ يعتبر العنصر البشرى من أهم موارد الدولة الطبيعية بحكم ما يمتاز به من امكانيات النمو والقدرة على تسخير باقى الموارد الأخرى ، كما أنه من أهم عناصر الانتاج " .(١)

ولا شك أننا اليوم فى أشد الحاجة الى مضاعفة الجهد لزيادة الانتاج فى شتى المجالات وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتنميتها كى تسهم بأكبر قدر فى تنمية الدخل القومى .

ويقع على عاتق التعليم تزويد البلاد بأفراد القوى العاملة المدربة كما وكيفا فالتخطيط الشامل لمجالات النشاط فى المجتمع يتطلب توفير الطاقات البشرية القادرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية وعلى التعليم وحده يقوم عبء تعبئة هذه الطاقات واعدادها وتنمية قدراتها للالتحاق بالعمل فى القطاعات المختلفة(٢) .

---

(١) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، مركز التدريب الادارى "خطط مركز التدريب الادارى للعام ٨٦/١٩٨٧" ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٦ ، ص ١ .

(٢) وهيب سمعان ، رشدى لبيب : دراسات فى المناهج ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ٦٦ .

ولكى يكون التعليم فعالا ينبغى أن يأخذ فى حسبانه طبيعة المجتمع ومتطلباته وهذا يتطلب اجراء تحليل لمختلف الأنشطة بالمجتمع بغرض التعرف على الكفايات والمهارات التى يتعين على الأفراد اكتسابها حتى يكونوا قادرين على أداء دورهم بنجاح فى خدمة المجتمع(١) .

ويسهم التعليم الفنى بنصيب كبير فى اعداد خريجيه حيث يعمل على اكتسابهم المهارات العملية المبنية على أسس علمية تجعلهم قادرين على مواجهة المتغيرات الجديدة والتغيرات المستمرة والتطور السريع فى شتى النواحى بالمجتمع .

ويعد التعليم التجارى أحد أنواع التعليم الفنى الذى يقوم باعداد الكوادر الفنية من القوى البشرية المدربة التى يحتاجها سوق العمل وتزويد المجتمع بأفراد القوى العاملة المزودة بالخبرات والمهارات اللازمة فى تخصصات العلوم التجارية المختلفة حيث يهدف الى اعداد طلابه لمواجهة المطالب الخاصة بالمجتمع والاعداد للحياة كأعضاء منتجين فى تنظيم أو مؤسسة تجارية أو غير تجارية عامة أو خاصة(٢).

وحيث ان التعليم التجارى يتصف بأنه دائم التغير وفقا للتغير العلمى والتكنولوجى الناتج عن التطور فى النشاط الاقتصادى وارتباطه بسوق العمل وتلبية احتياجات القطاعات المختلفة به فقد أوجب عليه " ألا يعمل منفصلا عن سوق العمل الذى سيلتحق به خريجوه بل يجب أن يلتحم هذا التعليم مع المؤسسات الخدمية والانتاجية وغيرها وصولا للتعرف على مطالب هذه المؤسسات حتى يتم لهذا التعليم تخريج كوادر قادرة على مواجهة هذه المطالب دون اضطرار لتدريب هؤلاء الخريجين تدريبا يرهق ميزانيات هذه المؤسسات

---

(١) صابر حسين محمود : "تجربة تدريس مفاهيم الاستثمار بالبنوك الاسلامية ضمن مقرر الرياضة المالية للصف الثانى من المدارس الثانوية التجارية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥ .

(٢) على أحمد على وآخرون : تدريس المواد التجارية واعداد معلمها ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص ٥ .

ويكلفها الجهد والوقت الذى يمثل عبئا على انتاجها " .(١)

ولقد أدى تقدم العلوم والتكنولوجيا فى مجال الانتاج والخدمات الى عمق وتعدد التخصصات التى يحتاج اليها العمل مما يتطلب اعدادا سليما للقوى البشرية وخاصة الفنية منها بمجالاتها ومستوياتها المختلفة لضمان حسن استخدام التقدم العلمى والتكنولوجى لتحقيق أهداف التنمية(٢) .

كما أدى التطور الذى حدث فى الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٤ نتيجة الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى الى تطور أشكال المشروعات الانتاجية والاقتصادية وظهور مشروعات جديدة لم تعرف من قبل مثل مشروعات شركات الاستثمار وغيرها من المشروعات مما يتطلب أن ترتبط المناهج " بواقع العمل والانتاج خارج المدرسة وفى المجتمع وأن يرتبط التخطيط التعليمى بما تنوى انجازه فى كل نواحى الحياة التى نحياها "(٣). فالمناهج تتشكل بثقافة المجتمع التى تعمل فيها كما تتأثر بقيمه واتجاهاته وحاجاته ومشاكله الاجتماعية حيث تخضع المناهج الدراسية "فى كافة المستويات التعليمية لطبيعة المجتمع من حيث فلسفته وثقافته وآماله التى يرجو تحقيقها فى أبنائه "(٤).

لذا فقد قامت وزارة التربية والتعليم بعقد اتفاقات مع بعض الوزارات المعنية لانشاء العديد من الشعب المتخصصة عن طريق الاحلال لفصول هذه الشعب محل بعض الفصول الخاصة بمدارس التعليم الثانوى التجارى النمطى (العام) بهدف الحد من أعداد المقبولين سنويا بالمدارس الثانوية التجارية العامة وتخريج نوعيات جديدة متميزة مطلوبة فى

---

(١) شفيق ويصا أندراوس : دراسات فى اعداد معلم العلوم التجارية بالوطن العربى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص ص ٥٣ـ٥٤ .

(٢) رئاسة الجمهورية : التعليم الفنى ودوره فى اعداد القوى العاملة ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٠ ، المقدمة .

(٣) حسين سليمان قورة : الأصول التربوية فى بناء المناهج ، ط٧ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠٩ .

(٤) أحمد حسين اللقانى : المناهج بين النظرية والتطبيق ، ط٣ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ ، ص ٨٩ .

المجالات الحالية والمستحدثة فى سوق العمل ، وهذه الشعب هى : شعبة التأمينات التجارية ـ شعبة المعاملات التجارية ـ شعبة الشئون القانونية ـ شعبة الشئون الفندقية ـ شعبة المشتريات وأعمال المخازن (١) .

وتعتبر شعبة المشتريات وأعمال المخازن احدى الشعب التى تم انشاؤها فى ضوء اتفاق وجهتى النظر بين كل من وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم على اعداد عمالة ماهرة (فنية) للعمل كأمناء مخازن وتحقيقا لسياسة وزارة التربية والتعليم التى تهدف الى ربط التعليم الفنى بقطاعات الانتاج والخدمات ، ومن أجل ذلك صدر القرار الوزارى رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٨/١١ فى شأن انشاء شعبة لتخصص مشتريات وأعمال مخازن نظام السنوات الثلاث بنوبار وشمال القاهرة ، والاسكندرية ، وأسيوط .

وأعمال الشراء "ليست بالأمر السهل اذا لم يقم بها موظفون على علم بالمبادىء العلمية لادارة المشتريات فقد يؤدى ذلك الى ارتباك العمل والى تحمل الخزانة العامة تكاليف كبيرة دون مبرر" (٢). ولا تقل عملية التخزين أهمية عن عملية الشراء فهى " تشترك مع وظيفة الشراء فى تحمل مسئولية توفير جميع المواد والمهمات والأدوات والسلع اللازمة للانتاج والعمل بالمشروع ككل بما يتفق مع الجدول الانتاجى وبما يسمح بتنفيذ المخطط الانتاجى المرسوم مع مراعاة تأدية ذلك بكفاءة تامة" (٣).

ويرتبط بأعمال الشراء والتخزين عدد كبير من المهام من بينها : القيد والتسجيل فى الدفاتر والسجلات والاستمارات المخزنية ـ القيام بأعمال الترميز والتصنيف والفهرسة ـ اعداد ايصالات الاستلام والتسلم وأذون التوريد ـ القيام بأعمال الصرف والاستهلاك والعهد

---

(١) وزارة التربية والتعليم : قطاع التعليم الفنى ، الادارة العامة للتعليم التجارى : مشروع تطوير الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية التجارية نظام السنوات الثلاث ، د . ت . ص ص ٢ـ٣ .

(٢) حسن أحمد توفيق : الادارة العامة ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٠ ، ص ٤٢٥ .

(٣) جلال محمد بكير : الادارة العلمية للمشتريات والمخازن ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٧ .

والعنصر البشرى فى ميادين التخزين عنصر له أثره الكبير فى نجاح أعماله من عدمه ، فأمناء المخازن هم " أعضاء الجهاز الذى يقوم بتنفيذ المهام المخزنية ويتوقف على قدراتهم وخبراتهم وكفاءتهم دقة الأعمال وانتظامها ووقف تيار المخالفات مع المحاولة دائما للقضاء عليها مستقبلا "(١). وعلى الجانب الآخر ترى أنه قد ظهرت العديد من المشكلات المخزنية التى ترتب عليها سوء الأحوال فى الشركات والمؤسسات (الرسمية — غير الرسمية) على اختلاف أنواعها مما أدى الى انخفاض أرباح تلك الشركات والمؤسسات وتحمل ميزانيتها مبالغ طائلة ، ويبين ذلك نتائج الدراسات والأبحاث وآراء الخبراء مثل :

— الدراسة التى قامت بها احدى الهيئات الاستشارية البريطانية (١٩٧٤) على عينة من المخازن الحكومية وبما لا يدع مجالا للشك الوضع المتردى وغير المرضى الذى وصلت اليه اجراءات الامداد والتموين والتوريد فى القطاع الحكومى وعدم وجود نظام سليم للرقابة على المخزون والذى نتج عنه وجود فائض وزائد عن الحاجة من المخزون تصل على الأقل الى ٢٣٪ وتقدر قيمة هذه الأصناف بما لا يقل عن ١٦٠ مليون جنيه ووجد أن تكلفة الاحتفاظ بهذه الأصناف الزائدة عن الحاجة لا يقل عن ٣٠ مليون جنيه فى السنة وأن هناك أصناف زائدة عن الحاجة فى بعض المخازن ، بينما هناك عمليات شراء تجرى لنفس هذه الأصناف فى أماكن أخرى مع عدم وجود نظام لتصنيف التوريدات وترميز المواد (٢) .

— دراسة الهيئة العامة للخدمات الحكومية التى أكدت على وجود العديد من الأسباب التى أدت الى وجود كميات كبيرة من المخزون الراكد من المواد فى مخازن الجهاز الحكومى وأرجعت ذلك الى العديد من العيوب والأسباب والتى منها :(٣)

— عيوب تتعلق بسياسة الشراء والتخزين : والتى تتمثل فى عدم وجود التنسيق بين كل من سياسة الشراء والانتاج والتسويق أو أداء الخدمة والذى نتج عن اغفال بعض الوحدات

---

(١) محمد ماهر عليش : ادارة المخازن (التخزين ومشاكله)، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٣ ، ص ٢٧ .

(٢) ابراهيم هميمى : تخطيط ومراقبة العمليات المخزنية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ — ٤٤ .

(٣) ابراهيم هميمى : المرجع السابق ، ص ص ٣٥ — ٣٨ .

لوضع سياسة محددة لتموين مخازنها باحتياجاتها خلال السنة مما يدفعها الى طريقة الشراء المباشر فى الوقت غير الملائم مع وجود اختناقات فى سير العمل تتمثل فى نفاذ الأرصدة لبعض الأصناف فى حين توجد كميات كبيرة من الأصناف الأخرى التى لا يمكن سير العمل بها وحدها الى جانب استمرار الشراء رغم عدم الحاجة ، مع عدم رفع التقارير أو الاعلام عن الأصناف الزائدة عن الحاجة الى الجهات الطالبة المختصة للتصرف تجاهها وعدم وضع حد أقصى لكل صنف بالمخازن للحد من طلب كميات تزيد عن الحاجة ، وكما أن المخازن متهالكة وغير صالحة من حيث التصميم والتجهيز وأن مواقعها غير ملائمة للجهات والوحدات التى تخدمها ، الى جانب ضعف الرقابة الداخلية على المخازن وعدم وجود مراجعة داخلية كافية للأعمال المخزنية ، وضعف الجرد بأنواعه المختلفة اذ أن بعض الوحدات تغفل اجراءه والبعض الآخر يجريه بطريقة صورية .

ويضيف أحمد عبد الغنى [1] الى ذلك بقوله أن الوحدات الاقتصادية والادارية فى القطاع الحكومى والعام تواجه مشكلة كبيرة تتمثل فى وجود مخزون سلعى راكد ضخم يستدعى علاجا حاسما خصوصا وأن موارد أى دولة محدودة وبدرجة يمثل فيها المال عصب التوازن الاقتصادى ، ولا يحتمل الأمر استثمار جزء كبير منه فى سلع راكدة ، هذا بالاضافة الى الأعباء التى تتحملها الدولة فى المحافظة على هذه السلع أو ما يعتريها من تلف أو تقادم وأن هذا الراكد فى القطاعات المختلفة يتزايد مع تزايد التنمية الصناعية معبرا عن الارتجال فى تخطيط المشتريات وعدم كفاية الرقابة التى تضمن عدم الاسراف فى تقدير الاحتياجات .

وكما أشار الجهاز المركزى للمحاسبات فى العديد من تقاريره فى عدة سنوات متتالية من أن هناك كثرة فى تكدس الأصناف وركودها بالمخازن مما يمثل انفاقا لمبالغ كبيرة ممثلة فى هذا المخزون الى جانب سوء حالة المخازن وعدم العناية بحفظ الأصناف وعدم

---

(١) أحمد عبد الغنى ابراهيم : رقابة المخزون السلعى فى القطاع الحكومى ، المجلة العربية للادارة ، المجلد السابع ، العدد الرابع ، ١٩٨٠ .

صلاحية مخازن كثيرة للتخزين ، وارتباك الأعمال المخزنية وعدم وجود كفاءات مخزنية (١).

ونظرا لأن المخزون الحكومى يمثل مبالغ كبيرة ، فقد أوصى بضرورة بحث هذه المشكلات والوقوف عليها ومحاولة علاجها .

لذا كان لابد من التصدى لتلك المشكلات وبحث أسباب حدوثها والوقوف عليها والعمل على ازالتها للنهوض بمستوى الأداء فى كل من أعمال الشراء وأعمال التخزين وتحقيق الربحية والوفورات للشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها ، وهذا يتطلب تحديد الكفايات المهنية الواجب توافرها لدى الفرد القائم بكل من أعمال الشراء وأعمال التخزين مما يمكنه من ممارسة أدواره وتحمل المسئوليات التى تفرضها طبيعة الأعمال المسندة اليه ، والوقوف على مستوى أدائه لتلك الكفايات حتى يمكن تعرف جوانب القصور فى هذا الأداء ، مما يفيد فى وضع البرامج العلاجية المناسبة .

كما أنه لاتوجد دراسات فى حدود علم الباحث تناولت تحديد الكفايات المهنية اللازمة لطلاب شعبة المشتريات وأعمال المخازن . ومن هنا كان احساس الباحث بمشكلة البحث الحالى .

ثانيا : مشكلة البحث

فى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية :

١ - ما الكفايات المهنية اللازمة لطلاب مدارس الادارة والخدمات نظام ثلاث سنوات "شعبة المشتريات وأعمال المخازن" ؟ .

٢ - ما مستوى طلاب الصف الثالث " شعبة المشتريات وأعمال المخازن" فى الجانب المعرفى المرتبط بهذه الكفايات ؟ .

٣ - ما مستوى أداء طلاب الصف الثالث " شعبة المشتريات وأعمال المخازن" لتلك الكفايات ؟ .

---

(١) أحمد سرور محمد : ادارة المشتريات والمخازن ، جـ١ ، القاهرة ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .